العرب
الخميس 2021/04/22
السنة 43 العدد 12038

الحكومة الليبية تريد علاقة متوازنة بين مصر وتركيا عبر الاقتصاد

توقيع 5 اتفاقيات اقتصادية في ختام زيارة رئيس الوزراء المصري إلى طرابلس

عكس الحراك الدبلوماسي الأخير الذي تعرفه الساحة الليبية في علاقة بمصر وتركيا سعيا من الحكومة الجديدة بقيادة رئيس حكومة الوحدة الوطنية عبدالحميد الدبيبة ورئيس المجلس الرئاسي محمد المنفي لبناء علاقة متوازنة بين أنقرة والقاهرة، حيث وقع وفد مصري قاده رئيس الوزراء مصطفى مدبولي 5 اتفاقيات اقتصادية مع الجانب الليبي الثلاثاء بعد أيام من زيارة قام بها الدبيبة صحبة ووفد إلى تركيا جرى خلالها كذلك توقيع عدد من الاتفاقيات في أنقرة.

إحياء الشراكة بين القاهرة وطرابلس

القاهرة – أكدت الزيارة التي بدأها رئيس الحكومة المصرية مصطفى مدبولي لطرابلس، الثلاثاء، أن السلطة التنفيذية الليبية تريد ضبط علاقاتها بين مصر وتركيا من خلال عجلة الاقتصاد، حيث جاءت بعد نحو أسبوع من زيارة قام بها رئيس حكومة الوحدة الوطنية في ليبيا عبدالحميد الدبيبة لأنقرة وقع فيها خمس اتفاقيات اقتصادية مهمة.

وترأس مدبولي لأول مرة وفدا رفيعا برفقة 11 وزيرا، ضم وزراء المجموعة الاقتصادية وبعض المستثمرين، للتباحث مع المسؤولين في طرابلس حول سبل تطوير التعاون وتوقيع جملة من الاتفاقيات الاقتصادية التي من شأنها أن تعزز العلاقات بين البلدين في الفترة المقبلة.

> الحكومة الليبية تسعى لتوظيف الثروة في ضبط التوازنات بين القوى الخارجية التي انصبّ اهتمامها على الاستفادة اقتصاديا

وقال الدبيبة في مؤتمر صحافي مع مدبولي في طرابلس الثلاثاء إنه "تم الاتفاق مع مصر على إعادة فتح السفارة والقنصلية المصريتين في ليبيا بعد عيد الفطر".

وأوضح أنه تم الاتفاق على عودة الرحلات الجوية المباشرة من ليبيا إلى مطار القاهرة الدولي وفتح الخطوط البحرية للركاب والشحن بين موانئ البلدين، مشيرا إلى توقيع "3 اتفاقيات مع مصر في مجال الكهرباء و3 اتفاقيات أخرى في مجال الاتصالات والتعاون الفني وأخرى في مجال البنية التحتية والمواصلات والقوى العاملة واتفاقية في مجال الصحة".

وتجهز القاهرة حاليا البنية اللوجستية لإعادة فتح السفارة المصرية في طرابلس والقنصلية في بنغازي قريبا، لتسهيل مهمة سفر الليبيين، والتأكيد على أن هناك تغيرات في المشهد، وهو ما يتماشى مع إعلان عدد من الدول إعادة فتح سفاراتها في ليبيا.

وتعول مصر على توقيع اتفاقيات كبيرة بشأن مشروعات إعادة الإعمار، وضمان عودة العمالة إلى الأراضي الليبية بكثافتها السابقة التي وصلت إلى أكثر من مليون مواطن، وفتح الطريق أمام عمل الكثير من الشركات مباشرة دون جهات وسيطة.

ومنحت القاهرة اللجنة الليبية المعنية بالأمور الاقتصادية أهمية كبيرة، وضاعفت من تحركاتها للحد من استمرار الخلل في الإنفاق الذي كرسته حكومة الوفاق برئاسة فايز السراج، حيث بددت نسبة كبيرة من الثروة الليبية على الميليشيات وقادتها.

ويؤدي هدوء واستقرار الأوضاع في ليبيا إلى تطلع قوى كثيرة للاستثمار، ومن مصلحة مصر أن تثبت أقدامها مبكّرا وتؤكد قدرتها على المشاركة في مشروعات إعادة الإعمار ونيل جزء منها قبل أن تنهمر على ليبيا شركات دولية كبرى.

وترتاح السلطة الليبية إلى مؤشرات التقارب الحاصل بين القاهرة وأنقرة، لأنه يخفف عنها الضغوط الواقعة عليها جراء الحديث المتزايد بشأن انحيازها إلى أنقرة وحرصها على استمرار الاتفاقيات والتفاهمات معها، فكلما تحسنت العلاقات بين الجانبين تراجعت فرص المنافسة أو الصراع بينهما داخل ليبيا.

ودعا نائب المجلس الرئاسي عبدالله اللافي، الثلاثاء، إلى ضرورة عودة الشركات التركية إلى ليبيا في أسرع وقت ممكن للمساهمة في إعادة الإعمار وتفعيل عمل اللجنة المشتركة المتعلقة بالمشاريع السابقة، ومعالجة المشاريع المتوقفة.

ومن المتوقع أن يقوم وفد وزاري تركي كبير بزيارة إلى ليبيا قريباً لبحث المزيد من التعاون الاقتصادي، بعد زيارة الدبيبة إلى تركيا على رأس وفد ضم 14 وزيرا زادت من أسهم أنقرة في الحصول على جزء معتبر من كعكة الاقتصاد بصورة معلنة.

وكشفت مصادر ليبية لـ "العرب" أن تركيا ربطت خروج قواتها العسكرية وترحيل المرتزقة بالحصول على مزايا تفضيلية في المجال الاقتصادي، واستمرار الأموال الليبية في بنكها المركزي وعدم المساس بالاتفاقيات الموقعة إبان حكومة السراج.

وفي الوقت الذي تصر فيه مصر على خروج القوات التركية من ليبيا تتفهم حرص أنقرة على الدفاع عن مصالحها الاقتصادية التي تنامت مؤخرا، لكن دون استخدام الأدوات العسكرية والاستثمار في المرتزقة، أو جر السلطة إلى اتفاقيات مشبوهة.

وطمأنت الزيارة التي قام بها المنفي والدبيبة إلى القاهرة عقب تولي منصبيهما القيادة المصرية بحرصهما على استئناف التعاون الاقتصادي بشكل كبير، بحكم الجوار والمصالح الاجتماعية المتداخلة، وضمان تأييدهما إذا لم يتسن إجراء الانتخابات في موعدها قبل نهاية العام الجاري.

وقالت المصادر الليبية لـ"العرب" إن "رغبة المنفي والدبيبة في الاستمرار في الحكم بطريقة سلسة تستوجب منهما توفير قدر ملحوظ من تغيير الأوضاع الاقتصادية بما يصب في صالح جميع المواطنين، وينهي ظاهرة عدم التوزيع العادل للثروة، ويحل إشكالية التناقض الحاد بين مصر وتركيا".

وأضافت أن "تطورات إيجابية عديدة حدثت الأسابيع الماضية وقوّضت سلطة رئيس المصرف المركزي الصديق الكبير للتصرف في الأموال بصورة غير عادلة، وجففت الكثير من القنوات التي كانت تتسرب منها عائدات الثروة النفطية في غير محلها".

وتسعى السلطة الجديدة نحو توظيف الثروة الليبية في تخفيف وطأة الأزمات المتراكمة وضبط التوازنات بدقة بين القوى الخارجية التي انصبّ جل اهتمامها على الاستفادة من النواحي الاقتصادية.

المغرب يرد على الجزائر والبوليساريو: لا وجود لنزاع مسلح في الصحراء

محمد ماموني العلوي

الرباط – استبق المغرب الجلسة التي عقدها مجلس الأمن الدولي الأربعاء حول النزاع في الصحراء المغربية بالرد على مزاعم جبهة البوليساريو الانفصالية والجزائر بشأن وجود حرب في الوقت الراهن في الصحراء.

وقال عمر هلال الممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة في رسالة إلى أعضاء مجلس الأمن الخمسة عشر إنه "لا وجود لحرب بالصحراء وأن الأمر ليس سوى أكاذيب محضة وتزييف للوقائع على الأرض تهدف إلى تضليل كل من المجتمع الدولي والسكان المحتجزين في مخيمات تندوف بالجزائر".

وجدّد هلال التأكيد على "احترام المغرب والتزامه الكامل بمقتضيات وقف إطلاق النار، الذي تشرف عليه بعثة المينورسو"، مبرزا أن "إعلان البوليساريو بتشجيع من الجزائر، تخليها عن وقف إطلاق النار يعد انتهاكا صارخا لقرارات مجلس الأمن وإهانة لهذه الهيئة الأممية الضامنة لوقف إطلاق النار".

وتروج الجزائر عبر وسائل إعلامها الرسمية لوجود اشتباكات وتوجيه البوليساريو لضربات وقصف لأهداف مغربية وهو ما تنفيه الرباط التي حققت مكاسب دبلوماسية وميدانية هامة في النزاع حول الصحراء.

واعتبر الأكاديمي والمحلل السياسي محمد بودن أن "الجزائر والبوليساريو تبحثان عن إثارة انتباه المجموعة الدولية قبل انعقاد جلسة مجلس الأمن التي تندرج في إطار تفعيل التوصية 10 من القرار الأممي 2548 وبالتالي فهذه ليست إلا روايات معادية للسلم والأمن ومحاولة للنيل من الحقائق الميدانية والانتصارات الدبلوماسية التي حققها المغرب".

وأكد بودن في تصريح لـ"العرب"، أن "التصريحات الصادرة من قبل البوليساريو والجزائر لا منطلق لها. فمن الناحية القانونية، فإن القانون الدولي يحدد بوضوح معنى الحرب وشروطها وهذا المعنى غير موجود في المنطقة، ومن الناحية الواقعية فالاستقرار يملأ الصحراء المغربية بشكل يفند أي طرح مضلل، وهي محاولة لإعطاء الانطباع بوجود أزمة تتطلب تدخلا دوليا ودفع مجلس الأمن لبلورة موقف يلزم الأطراف المتدخلة في النزاع".

واشتكى المغرب من العراقيل التي تضعها الجزائر والبوليساريو بشأن تعيين مبعوث شخصي للأمين العام للأمم المتحدة واستئناف المسار السياسي للأمم المتحدة، مفندا "الخلط والمغالطات، التي تحاول الجزائر خلقها حول هذا الموضوع".

ورفضت الجزائر الاقتراح الذي قدمه مؤخرا الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش بشأن تعيين لويس أمادو، وزير الخارجية البرتغالي السابق، مبعوثا خاصا للأمم المتحدة إلى الصحراء، كما رفضت إلى جانب البوليساريو مقترح رئيس الوزراء الروماني السابق بيتر رومان لنفس المهمة.

وتأتي رسالة السفير عمر هلال إلى مجلس الأمن، بعد أيام من اتهامات وجهها وزير الخارجية الجزائري صبري بوقادوم إلى المغرب، بالوقوف وراء تعثر تعيين عشرة أسماء لمنصب مبعوث أممي للصحراء، وهي التصريحات التي تلقفتها الجبهة الانفصالية وتبنتها وصاغتها في رسالة وجهتها إلى مجلس الأمن في نيويورك الأسبوع الماضي.

محمد بودن

الجزائر والبوليساريو تحاولان الترويج لوجود أزمة تتطلب تدخلا دوليا

وشدد هلال على أن "عرقلة العملية السياسية للأمم المتحدة تكشف ازدواجية خطاب الجزائر والبوليساريو، فمن ناحية يدعوان علنا وعلى أعلى مستوى إلى تعيين مبعوث شخصي واستئناف العملية السياسية، بل والتجرؤ على انتقاد الأمين العام لغياب مبعوث، ومن ناحية أخرى يرفضان جميع المرشحين ذوي الكفاءة والمكانة المقترحين من قبل غوتيريش".

وأوضح بودن "أن الاعتراض على تعيين المبعوث الأممي يعني تجميد الفقرة الأولى من التوصية الثالثة الواردة في القرار الأممي 2548 وبالتالي فهذا خذلان واضح لجهود الأمم المتحدة"، مؤكدا أنه "بمجرد استمرار التدخلات الضارة من قبل بعض الأطراف يصعب على المبعوث الأممي الاضطلاع بمهامه، مع العلم أن مسؤولياته ترتكز بالأساس على تنفيذ قرارات مجلس الأمن وتوجيهات الأمين العام".

وتأتي هذه التطورات في وقت كثفت فيه الأطراف المتدخلة في النزاع حول الصحراء من دعواتها إلى الحوار والتفاوض المباشر، حيث دعا في وقت سابق وزير الخارجية الجزائري صبري بوقادوم المغرب والبوليساريو إلى التفاوض "المباشر والجدي".

وردت الرباط على تلك الدعوة بمطالبة الجزائر بالحوار باعتبارها طرفا مباشرا في النزاع حول الصحراء.

جماعات إرهابية تسعى لاستثمار الأزمة التونسية لتنفيذ مخططاتها

خالد هدوي

تونس – تسعى المجموعات الإرهابية إلى استغلال الاضطرابات السياسية التي تهز تونس من أجل تنفيذ مخططاتها وذلك في ظل معركة الصلاحيات بين الرئيس قيس سعيد ورئيس الحكومة هشام المشيشي.

وتصاعدت حدة المعركة أخيرا بعد إعلان الرئيس قيس سعيد الأحد نفسه قائدا أعلى للقوات الأمنية والعسكرية، وهو ما أثار حفيظة حركة النهضة الإسلامية الداعمة للمشيشي والتي ردت ببيان شديد اللهجة الثلاثاء أكد حدوث القطيعة بين الطرفين.

وأعلنت وزارة الداخلية التي لا يزال المشيشي يشغل فيها منصب الوزير بالنيابة الأربعاء اعتقال ثلاثة عناصر تكفيرية ضالعة في أعمال إرهابية وصادرة ضدها أحكام بالسجن.

وأفادت الوزارة، في بيان لها، بأن العناصر تم توقيفها الثلاثاء خلال دورية أمنية بجهة المهدية (شرق) وهي صادرة بحقها محاضر تفتيش، مذكرة أن أحكاما بالسجن تتراوح بين خمسة و15 عاما كانت صدرت عن القضاء ضد الموقوفين لتورطهم في أعمال إرهابية.

كما أحبطت قوات الأمن هجوما وشيكا كان ينوي استهداف عدد من مقراتها في صفاقس جنوب البلاد.

وكشفت الوزارة عن مخطط إرهابي لاستهداف مقار أمنية في المدينة، معلنة تفكيك الخلية وإحباط المخطط.

وأكد الناطق الرسمي باسم الإدارة العامة للأمن الوطني العميد وليد حكيمة أن العملية الاستباقية التي تمت بناء على معلومات استخباراتية هي التي مكّنت من إحباط الهجوم المقرر.

ويعتبر الكشف عن المخططات الإرهابية وإجهاضها بعمليات استباقية مؤشراً جيداً على جاهزية قوات الأمن التونسية التي تقاتل منذ سنوات إرهابيين موالين لتنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) يتحصنون في جبال ولايات (محافظات) القصرين (وسط غرب) وجندوبة والكاف (شمال غرب) الحدودية مع الجزائر، ولديهم خلايا نائمة داخل المدن.

ويرى مراقبون أن المناخ السياسي المضطرب بين رؤوس السلطة في تونس من شأنه أن يدفع المجموعات الإرهابية إلى تكثيف نشاطها لبث الفوضى وإرباك جهود المؤسستين الأمنية والعسكرية.

تحركات تستنفر قوات الأمن التونسية

ويقول هؤلاء إن المشهد المأزوم، في أبعاده السياسية والاجتماعية والاقتصادية وحتى الصحية، يمثل للجماعات الإرهابية مناخا ملائما يساعدها على التحرك والقيام بالأعمال الإرهابية.

وأفاد العميد خليفة الشيباني المتحدث السابق باسم وزارة الداخلية بأن "من جملة برامج الإرهاب التي يتبناها تنظيم داعش مرحلة الإنهاك بمعناه الاقتصادي والسياسي وغيرهما".

وأضاف في تصريح لـ"العرب" "عندما تكون الأوضاع السياسية غير مستقرة ومدفوعة بالأوضاع الصحية والاجتماعية، وعندما نرى مشهدا سرياليا وتناحرا سياسيا و قرارات مرتبكة وارتفاعا في الأسعار في شهر رمضان، كلها عوامل تكون أسبابا موضوعية لاستفادة الإرهاب منها".

وتابع الشيباني "الجماعات الإرهابية تريد استغلال تواصل الاحتقان السياسي من خلال خلاف الصلاحيات بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة، والاحتقان الاجتماعي وتدهور الوضع الصحي، بالإضافة إلى رمزية رمضان الذي يعتبر شهر جهاد في عقيدة الجماعات الإرهابية".

واستطرد "أغلب وزراء حكومة المشيشي يشتغلون بالنيابة، ووزارة الداخلية يقودها رئيس الحكومة بالنيابة، وهذا يعطي رسائل للإرهابيين لاستغلالها والتحرك".

وتعيش تونس أزمة سياسية حادة بين رؤوس السلطة بعد انتخابات عام 2019، وزاد حجم الخلافات بصراع الصلاحيات الذي أججه التعديل الوزاري الذي أجراه رئيس الحكومة هشام المشيشي في وقت سابق.

مختار بن نصر

المجموعات الإرهابية تستقوي بالتجاذبات السياسية

ويذهب خبراء عسكريون إلى أن النشاط الإرهابي يستقوي بالخلافات السياسية، ويجعل من الصراعات والمناكفات عاملا محفّزا على تنفيذ عملياته واستهداف قوات الأمن، فضلا عن سوء إدارة الأزمات والأداء السياسي الضعيف لأصحاب القيادة والقرار.

وقال مختار بن نصر، الرئيس السابق للجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب، في تصريح لـ"العرب" إن "الجماعات الإرهابية تتصيّد الفرص لتوجيه الضربات للأمن والجيش حتى عبر زرع الألغام، وهي لم تُلقِ السلاح ودائما تكون متخفية، وعملياتَ الاستقطاب للشباب متواصلة عبر شبكات الإنترنت".

وأضاف "الطبقة السياسية غير واعية بأن الخلافات تدعم نشاط المجموعات الإرهابية التي تستقوي بالتجاذبات والاضطرابات وتشتغل حتى على المستوى النفسي للتونسيين"، مؤكدا أن "ما تم الكشف عنه في الفترة الأخيرة هو نتيجة عمل دؤوب للقوات الأمنية والعسكرية، ووتيرة التحركات الإرهابية ارتفعت إقليميا ودوليا".

وأردف "نحن لا ندير الأزمات بل ندير بالأزمات، والمناخ السياسي متعفّن وهناك أزمة قيادة وأزمة فاعلية سياسية في مستوى البناء والعلاقات والوظائف، والأداء السياسي ضعيف جدا لأننا عشنا أزمات متراكمة في العشر سنوات الأخيرة".

وأفاد بن نصر بأن "الجماعات المعزولة والذئاب المنفردة تشترك في الفكر وبث مناخ من الرعب لبلوغ أهدافها".

ومطلع أبريل الجاري، وفي إطار جهود قوات الأمن لملاحقة فلول الإرهابيين، تم القضاء على ثلاثة إرهابيين من بينهم امرأة في جبلي المغيلة والسلوم وسط غرب البلاد.